

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية ؛

وعلى القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الإدارية ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى

مادة ١ - تستبدل بنصوص المواد ١٧ و ١٧ مكررا و ٢٢ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٥ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٤ و ٤٥ و ٧٤ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٦ مكررا و ٨٩ و ٨٩ مكررا و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٨ مكررا و ٩٩ و ١٠٢ و ١١٧ و ١٢٧ و ١٣٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ النصوص الآتية :

كما تضاف فصوص المواد التالية الى القانون المشار اليه : ٧٠ فقرة أخيرة و ٨٢ مكررا و ٨٦ و ٨٦ مكررا و ٨٩ و ٨٩ مكررا و ٩٠ مكررا و ٩٣ و ٩٣ مكررا و ٩٤ و ٩٤ مكررا و ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا .

ويضاف باب راجع الى القانون المذكور يتضمن المواد من ١٤١ الى ١٤٤

«المادة ١٧ - يجوز الاستغناء عن الامتحان التحريرى في الحالات الآتية :

(١) اذا كان عدد المتقدمين للتشريع لا يزيد على عدد الوظائف الخالية .

(٢) اذا كانت الوظائف الخالية من الوظائف الفنية التى لا يجوز التعيين فيها إلا من الحاصلين على نوع واحد من الدرجات والإجازات العلمية .

(٣) اذا كان التعيين في وظائف لا يرشح لها إلا بحسب المعاهد التى تلتزم الحكومة بتوظيف جميع خريجيها .

(٤) اذا كان المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية قد مارس بنجاح لمدة ثلاث سنوات على الأقل في المصالح الحكومية أعمالا فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها وذلك بشرط أن يكون حاصلا على المؤهل العلمى الذى نص عليه القانون .

وتعين الوظائف والمعاهد المشار إليها في الحالات الثانية والثالثة بقرار من ديوان الموظفين .

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى

مادة ١ - تضاف الى نهاية المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه العبارة الآتية :

«وكذلك الرسوم المفروضة عليها، على أن يكون رسم التصريح بالتجار في العلف المصنوع مائة قرش ورسم التسجيل للنوع الواحد من العلف ٥٠٠ قرش» .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ويتخذ كقانون من قوانينها ما صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ؛